تطبيق مضامين الورقة النقاشيّة السابعة لتعزيز جودة منظومة التعليم في الأردن

عبد السلام فهد نمر العوامرة*

ملخص

تبحث الدراسة في بيان أهمية تطبيق مضامين الورقة النقاشية السابعة كخارطة طريق تسهم في تحسين جودة منظومة التعليم في الأردن من خلال تحليل المضامين الواردة في الورقة، وسعت للإجابة عن تساؤلها الرئيس التالي: ما تأثير تطبيق مضامين الورقة النقاشية السابعة على تغذية جودة منظومة التعليم في الأردن؟ وقد اعتمدت الدراسة منهج تحليل المحتوى والمنهج الوصفي التحليلي في الإجابة عن تساؤلاتها، وخلصت الدراسة إلى أن مضامين الورقة النقاشية السابعة تمثل خارطة طريق للتطوير والتغيير في عملية صياغة وصناعة القرار حول تطوير التعليم في المملكة، فالمؤسسات التعليمية تلعب الدور الرئيسي في استثمار الطاقات البشرية وتعزيز فرص الموهبة والإبداع لدى الطلبة، ويرتبط هذا الدور بوجود إدراك واقعي لدى المؤسسات التعليمية بما يمتلكه الطالب الأردني من قدرات على الإبداع والابتكار.

الكلمات الدالة: مضامين، الورقة النقاشيّة السابعة، منظومة التعليم.

المقدمة

تسهم العملية التعليمية في تحويل الثروة البشرية في أي مجتمع إلى ثروة يتم استثمارها لتصبح لها عوائد اقتصادية واجتماعية تنموية تنعكس بشكل رئيسي على المجتمع، لذا جاء الاهتمام بالتعليم كأحد أولويات الخطط التنموية الشاملة في الأردن، لذا شكل القطاع محور اهتمام الملك عبد الله الثاني بتطوير ورفع كفاءة مخرجات قطاع التعليم، فقد تبين دور الملك عبد الله الثاني في تحسين العملية التعليمية في المملكة من خلال إنشائه لكلية تختص بتدريب المعلمين في حرم الجامعة الأردنية، بالإضافة إلى وضع سياسات خاصة في الأوراق النقاشية ترمي إلى تنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم، وتمإقرار نظام المركز الوطني للمناهج وتشكيل مجلسه الأعلى،وتم التركيز على مرحلة رياض الأطفال كونها المرحلة المهمة لبناء مستقبل الطلاب.

تبلور الاهتمام الملكي بقطاع التعليم من خلال طرحالورقة النقاشية بعنوان "بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة" بتاريخ 15 نيسان 2017، وجاءت هذه الورقة من حرص الملك على أهمية العنصر البشري وتعزيزاً وتأكيداً لمقولة الملك الراحل الحسين بن طلال "الإنسان أغلى ما نملك"، ومن هنا كان لابد للملك عبد الله الثاني من التركيز على إقرار الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية والتركيز على العملية التعليمية من كافة الجوانب والمراحل لأنه أن فقدت إحدى الحلقات رصانتها فلا يمكن تأهيل العنصر البشري بأي حال من الأحوال (الزيدانين، 2017)التي ركزت على تطوير العملية التعليمية لمواكبة التطورات التكنولوجية وحاجات المجتمع الأردني، وذلك من خلال التركيز على تكنولوجيا المعلومات بإدخال مادة الحاسوب في العملية التعليمية في كافة المدارس والمؤسسات التربوية في المملكة، وأهمية توافق مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل الأردني، وأهمية تطوير قطاع التعليم والذي يشكل الركيزة الأساسية لتطوير القطاعات الأخرى في المجتمع الأردني، فمن خلال التعليم وتطويره يمكن تكوين جيل شباب قيادي في المستقبل، كما أشار الملك إلى السعي نحو تأسيس نظام تربوي مميز من خلال استثمار الموارد البشرية والفرص المتاحة، وأشارت الورقة إلى أهمية قبول الآخر والعمل والتعاون ضمن الفريق والمهارات في المؤسسات التربوية، وهذه الركائز تشكل أرضية صلبة لتحسين جودة مخرجات التعليم، (الورقة النقاشية السابعة، 2017) وعليه تبحث الدراسة في بيان أهمية تطبيق مضامين الورقة النقاشية السابعة لخارطة طريق تسهم في تحسين جودة منظومة التعليم في الأردن.

أهمية الدراسة:

فى ظل النقاش الوطنى حول تطوير التعليم، سعى الملك عبد الله الثانى من خلال الورقة النقاشية السابعة إلى إشراك المواطن الأردني في صياغة القرار الاستراتيجي في جميع

* كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2018/5/22، وتاريخ قبوله 2018/8/14.

©2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المؤسسات، ومنها المؤسسة التعليمية، من هنا تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تأتى الدراسة لتبرز أهمية مضامين الورقة النقاشية الملكية السابعة في عملية الإصلاح والتطوير المستمر لقطاع التعليم في الأردن.
- أهمية قطاع التعليم ودوره فى مواكبة عملية الإصلاح الشامل فى الأردن، لذا فمن الضروري العمل على تحسين جودة التعليم.
- يؤمل أن تسهم الدراسة فى تحفيز دراسة منهجية عن أهم المضامين التى اشتملت عليها الورقة النقاشية السابعة، بما يسهم فى توفير معلومات لمتخذي القرار فى وزارة التربية والتعليم لتطبيق مضامين الورقة فى حل المشكلات التي تواجه القطاع وللتحسين المستمر لجودة خدمات القطاع.

مشكلة الدراسة: تؤكد مضامين الورقة النقاشية السابعة على أن الأردن يمتلك ثروة بشرية قادرة على التغيير والتطوير العملية التعليمية، بالإضافة إلى أن قطاع التعليم قطاع استراتيجي، لذا لا بد من العمل على تطويره ومواكبته التحديث والتطور في مختلف المجالات، وأن يتم استثمار الطاقات البشرية بما يعزز مسيرة التنمية الشاملة، إلى أنه وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا القطاع فإنه يواجه تحديات ناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني واللاجئين بالإضافة إلى مشكلات التسرب المدرسي والعنف والبنية التحتية وتطوير المناهج والفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل الأردني،حيث أشار تقرير البنك الدولي إلى وجود ضعف وخلل في البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين والقيادات التربوية في الأردن، (البنك الدولي، 2017، التقرير رقم: PIDA0131205) وأدراكاً من الملك عبدالله للمشكلات والتحديات التي تؤثر على التعليم جاءت الورقة النقاشية السابعة لتسهم في بلورة خارطة طريق وطنية لضمان جودة المنظومة التعليمية، لقد طرحت الورقة النقاشية السابقة أفكار ومضامين تسهم في إيجاد حلول لمشكلات قطاع التعليم، وهنا تتمحور مشكلة الدراسة في إمكانية توظيف مضامين الورقة النقاشية السابعة كخارطة طريق تسهم في تحسين جودة منظومة التعليم في الأردن.

عناصر مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما مضامين الورقة النقاشية السابعة وأثرها على جودة منظومة التعليم في الأردن؟، ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

السؤال الاول: ما أهمية جودة المنظومة التعليمية في الأردن؟

السؤال الثاني: ما أهم مضامينالواردة في الورقة النقاشية السابعة؟

مصطلحات الدراسة:

الخدمة: هي "نشاط يقدمه طرف إلى طرف آخر وتكون في الأساس غير ملموسة ولا يترتب عليها أي ملكية، فتقديم الخدمة قد يكون مرتبط بمنتج مادي أو لايكون" (Kotler,Kevinl, 2006:42)

التعليم: جاء في معجم لسان العرب مادة (ع ل م): "العلم نقيض الجهل، علم علماً وعلم هو نفسه، ورجل علم وعليم من قوم علماء فيهما جميعاً" (ابن منظور 1994 :264). هو ايصال المعلم العلم والمعرفة الى أذهان التلاميذ بطريقة قويمة، وهي طريقة اقتصادية توفر لكل من المعلم والمتعلم الوقت والجهد في سبيل الحصول على العلم والمعرفة (السمان، 1983 :12)

الجودة التعليمية: هي "مجموعة الخصائص والسمات التي تعبّر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها، بما في ذلك كل أبعادها من مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة" (مجيد والزيادات، 2008 :75).

عرفت **الجودة في التعليم:** بأنها عبارة عن "قدرة الإدارة التعليمية في مستوياتها ومواقها المختلفة على أداء أعمالها بالدرجة التي تمكنها من إعداد خريجين يمتلكون من المواصفات ما يمكنهم من تلبية احتياجات التنمية في مجتمعهم طبقاً لما تم تحديده من أهداف ومواصفات لهؤلاء الخريجين" (الشافعي ونّاس، 2003 :79)

جودة الخدمة التعليمية: وهي عبارة عن توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق الأنظمة واللوائح والتوجيهات تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة من جميع النواحي، جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية (الطاني وقدادة، 2003: 275).

جودة منظومة التعليم **إجرائياً:** وتشير إلى إحداث نقلة نوعية في مختلف العمليات الإدارية والمالية والتعليمية في كافة المؤسسات التي تتولى الإشراف والعمل الميداني في قطاع التعليم في الأردن.

الورقة النقاشية: هي مبادرة لمحاولة سد الفجوة بين نظرة الدولة للإصلاح، ونظرة القوى والتشكيلات الاجتماعية المطالبة به، وهي مبادرة جديرة بالبناء عليها لسد النقص في الأدبيات

السياسية حول مسيرة الإصلاح واتجاهاته، والذي يمكن أن يتفق عليه الجميع، كما يمكن أن تعد الأوراق الملكية أرضية ملائمة لحوار وطني ممنهج، ينهض على تعظيم الجوامع والقواسم المشتركة، والالتزام الجمعي بالمبادئ والأسس الإصلاحية (منتدى الفكر العربي، 2015 :17).

الورقة النقاشية السابعة:وهي الورقة النقاشية السابعة للملك عبدالله الثاني بن الحسين والتي نشرها يوم السبت 15 نيسان 2017 بعنوان بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة، وركز الملك في ورقته النقاشية على "أن الأمم لا يمكن أن تنهض بدون التعليم، وأنه لا يمكن إغفال التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع التعليم في الأردن، بدءًا من الاعتراف بها، ومن ثم بذل الجهود لتجاوزها، وابتكار الحلول الناجعة لها، وصولاً إلى نظام تعليمي حديث يشكل مرتكزاً أساسياً في بناء المستقبل المزدهر الذي نسعى إليه (الورقة النقاشية السابعة، 2017)".

الورقة النقاشية السابعة **إجرائياً:** هي الورقة النقاشية الملكية التي أصدرها الملك عبد الله الثاني بن الحسين في إطار جهوده إلى إصلاح وتطوير قطاع التعليم في الأردن، وكان الهدف الأساسي منها الاستثمار الحقيقي للموارد البشرية في الأردن، وتطوير العملية التعليمية (الطالب، المعلم، الإدارة المدرسية).

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى والمنهج الوصفي التحليلي وذلك في الإجابة عن تساؤلاتها، وذلك من خلال تحليل محتوى الورقة النقاشية السابعة والمضامين الواردة فيها فيما يتعلق بتعزيز جودة منظومة التعليم في الأردن.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

أشار جراند وفرانك (Gandal&Vranek, 2001) في دراستهم إلى معايير الجودة وأثرها على مستقبل العملية التربوية والمعايير في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ هدفت إلى قياس أثر معايير الجودة على مستقبل العملية التربوية من خلال تحديد مستويات دنيا لتطبيق المعايير والمستوى المطلوب. أظهرت النتائج عدم وجود معايير للجودة ولا سيما عمليات القياس والتقويم لمخرجات التعليم من مهارات وأفكار ومعارف وجوانب نفسية واجتماعية، وقد عمدت الدراسة إلى الربط بين التقويم والتعليم، وشددت على أن تقيس الاختبارات ما اشتمل عليه المعيار، وأوصت الدراسة بأن تكون أنظمة المحاسبة شديدة، وأن تكون خارجية وذاتية، وأن يتم الربط دائماً بين التقويم الموجه بالمعيار وبين ما يتم تعلمه.

وهدفت دراسة الخوالدة (2003) معرفة المعايير السائدة التي يمكن الاستناد عليها لإدارة التجديدات في النظام التربوي. وقد استخدم الباحث أسلوب البحث النوعي، حيث عقد لقاءات معمقة مع أكثر من (120) إدارياً من كافة مستويات الإدارة العليا والوسطى والدنيا، أظهرت الدراسة الحاجة الماسة لتحديد معايير تنسجم مع المستجدات الحديثة ولا سيّما فيما يتصل بالاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات والتعلم الالكتروني الأمر الذي يحتاج إلى خطة شاملة تتصل بكافة جوانب العملية التربوية. كانت نتيجة الدراسة ظهور قصور في مجالات وجوانب في الإدارة، وعدم توفر معايير كافية تغطي كافة المجالات إلى جانب عدم الارتباط بين المعايير ومؤشرات الأداء ذات الصلة.

وأجرت ذيب، الحاج، وكيالي (2006) دراسة حول تطبيق معايير ضمان الجودة من وجهة نظر مديري التعليم والمشرفين التربويين ومديري المدارس والمعلمين في منطقة شمال عمان التابعة لوكالة الغوث، وهدفت الدراسة إلى معرفة المعايير الأكثر تطبيقاً في المدارس والأدلة المتوفرة لكل معيار، وقد تكون مجتمع الدراسة من خمسة آلاف تربوي، في حين كانت عينة الدراسة (500) تربوي، وأشارت نتائج الدراسة إلى ظهور تدني عام في تطبيق المعايير المتصلة بالمجالات، وكذلك انخفاض مستوى التطبيق لدى كل من المديرين والمعلمين، إضافة إلى الحاجة إلى مزيد من التدريب لكافة العاملين على بناء المعايير وتوظيفها واستخلاص مؤشرات الأداء، وكذلك الأساليب الناجحة لجميع الأدلة وكتابة التقارير.

دراسة خليفة وشبلاق (2007) جاءت هذه الدراسة للكشف عن معايير تطبيق الجودة في مجال الكتب المدرسية، استخدمت الدراسة قائمة تحليل تتضمن معايير الجودة للحكم على جودة المنهاج الفلسطيني الجديد(1–4) من وجهة نظر مشرفي هذه المرحلة اشتملت على (68) معياراً موزعة على (6) مجالات وهي (إعداد الكتاب وتأليفه، والأساس التربوي والسيكولوجي للكتاب، والمادة العلمية، والأنشطة والأساليب، وأساليب التقويم، ولغة الكتاب وإخراجه)، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لهذه الغاية، وتكونت عينة الدراسة من (53) مشرفاً ومشرفة من مشرفي مدارس الحكومة والوكالة بقطاع غزة، أظهرت النتائج: حصول مجال إعداد الكتاب وإخراجه على الرتبة الأولى، وحصول مجال الأساس التربوي والسيكولوجي على الرتبة السادسة والأخيرة.

وهدفت **دراسة الأمير، والعواملة (2011) إلى** تعرّف درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في المدرسة الأردنية من وجهة

نظر المشرفين التربويين، وقد تكونت عينة الدراسة من (200) مشرف ومشرفة منهم (139) مشرفاً، و(61) مشرفة تم اختيارهم بالطريقة العنقودية العشوائية من العاملين في مديريات التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية. وأظهرت النتائج أن مجال المنهاج جاء بدرجة مرتفعة بينما جاءت بقية المجالات بدرجة متوسطة. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق معايير ضمان الجودة تعزى إلى متغيرات الدراسة: الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن الدراسة الحالية تختلف الدراسة في اعتمادها على تحليل مضامين الورقة النقاشية السابعة في تعزيز جودة منظومة التعليم في الأردن، ففي حدود علم الباحث لاتوجد دراسات تناولت موضوع الدراسة الحالية.

عرض ومناقشة أسئلة الدراسة:

عرض ومناقشة السؤال الرئيس: ما مضامين الورقة النقاشية السابعة وأثرها في جودة منظومة التعليم في الأردن؟

التنمية بمختلف محاورها أولوية رئيسية في فكر الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، والتنمية الحقيقية يرتبط نجاحها بالموارد البشرية المؤهلة ذات الرؤية الاستراتيجية، من هنا أرتأى جلالته أهمية تحسين جودة العملية التعليمية لمواكبة متطلبات التنمية وهذا ما عبّرت عنه الورقة النقاشية السابعة والتي ركزت على تفعيل دور المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تعزيز شعور الانتماء الوطني، والمواطنة الصالحة، وتنمية روح العمل الجماعي، ويتصل بذلك أهمية إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية لجهة تعميق روح المواطنة، والزام الطلبة بالمشاركة في أنشطة مجتمعية تطوعية، أسوة بتجارب محدودة في بعض الجامعات الحكومية، وزيادة الأنشطة اللامنهجية، وتشجيع الحوار بين الطلبة، وتحفيزهم على الانضمام إلى مجالس الطلبة والأندية الطلابية، وتعزيز مفهوم الثقافة السياسية لديهم، التي تنبع من أسس الولاء والانتماء والمشاركة في الحياة السياسية (منتدى الفكر العربي، 2015 :28).

ويضع الملك في هذه الورقة النقاشية خارطة طريق عملية ورشيدة للعملية التربوية وفق مجموعة من المحاور التي تضمنتها، والتي يمكن تحليلها وتقديمها على النحو الآتي:

المحور الأول: المرتكزات والمنطلقات: وهي تتمثل بالانسجام مع ثوابت القومية العربية والإسلامية والتراث والقيم الوطنية الثابتة واللغة المرتبطة بقوة الأمة.

المحور الثاني: النظم التربوية: أشارت الورقة النقاشية السابعة إلى المدخلات والعمليات أو وسائل التنفيذ والمخرجات كعملية منظومية بنائية لمصادر التعلم وعملياتها في خبرات التعلم للتوصل إلى المنهج الذي يحقق الأهداف ومخرجات التعلم المستهدفة (طعيمة، وآخرون: 2008)، وذلك في ضوء توظيف تكنولوجيا التعليم في المناهج الدراسية بصورة منهجية، وإدخال الروح التكنولوجية في اختيار الأهداف والمحتوى والمضامين المعرفية، والخبرات التعليمية التي يحتاج إليها المنهاج، وإدخال التكنولوجيا في عمليات التدريس والتقويم بكل أبعادها المختلفة بوصفه من المداخل الكفيلة بالمساعدة على تطوير المناهج بشكل جيد وفعّال، وهذا ما دعت إليه الورقة النقاشية السابعة من إجراء ثورة حقيقية، تبدأ من جذور العملية التعليمية (الخوالدة، 268: 2003).

ركزت الورقة النقاشية على منحى النظم الذي يشمل مدخلات تحليل متطلبات النظام التربوي من الطالب والمعلم والبيئة الدراسية والمنهاج والأهداف التربوية، والعمليات التي تتمثل في اختيار المحتوى وطرائق التدريس ومصادر التعلم، وإدارة التعلم والتدريس والوسائل والأنشطة، والمخرجات التي تعمل على تحديد النتائج المطلوبة ومستوى الإنجاز وكفاية نظام التدريس، والتغذية الراجعة التي من خلالها يتم تحليل بيانات التقييم، وإعادة تصميم نظام التدريس، وتقويمه، وأن العنصر الإنساني في النظام التعليمي هو الأهم، ولا قيمة للإمكانات المادية، إلا إذا وجد الإنسان (معلماً أو متعلماً) القادر على استخدامها والإفادة منها لتحقيق الأهداف المرغوبة، وإذا وجه سلوك الإنسان بشكل أصبح فيه معاوناً للنظام في تحقيق أهدافه وليس متناقضاً أو محايداً. وتهدف مهمة المعلم إزاء متعلميه إلى تأكيد أنماط السلوك المعاون وتدعيمه، واستقطاب السلوك المحايد وجعله متعاوناً أو حماية حياده لئلا يصبح سلبياً، وأخيراً محاولة تعديل السلوك المناقض وتحويله إلى إيجابي أو حيادي على الأقل، ولنظام الموقف التعليمي مدخلات ومخرجات وحدود وعناصر بينها علاقات تبادلية، ولكل منها وظيفة كما هو موضح في الشكل التالي رقم (1)

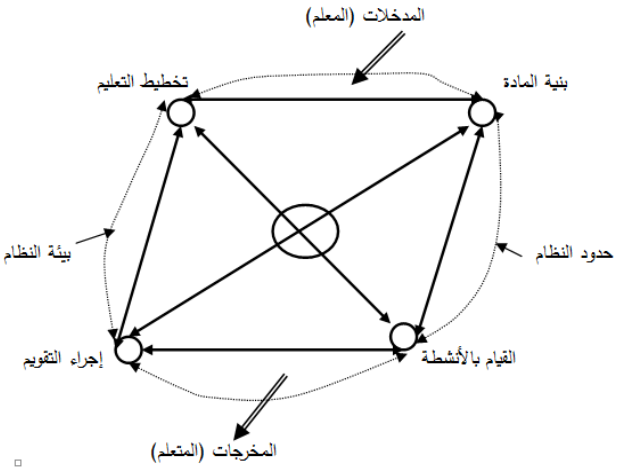

شكل رقم (1): نظام الموقف التعليمي المتبنى في الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة المختصة بالموضوع.

فعلى الرغم من الإنجازات التي حققها الأردن في مجال التعليم، إلا أن هناك تراجعاً في جودة التعليم ونوعيته ومخرجاته، إذ يشير تقرير (times 2011 international Results In mathematics) أن متوسط التحصيل في مادة الرياضيات لطلبة الصف الثامن في الأردن كان أقل بشكل جوهري من النقطة الفاصلة وفقاً للمعدل العالمي إذ بلغ المتوسط للأردن (406) في حين احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (613) (times, 2012).

جاءت الورقة النقاشية السابعة لتعكس حرص الملك عبد الله الثاني بن الحسين على أهمية العنصر البشري وذلك تعزيزاً وتأكيداً لمقولة الملك الراحل الحسين بن طلال "الإنسان أغلى ما نملك"، ومن هنا كان لابد للملك عبد الله الثاني من التركيز على إقرار الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية والتركيز على العملية التعليمية من كافة الجوانب والمراحل لأنه أن فقدت إحدى الحلقات رصانتها فلا يمكن تأهيل العنصر البشري بأي حال من الأحوال (الزيدانين، 2017)، وأكد الملك أيضاً في هذه الورقة إلى أن التعليم في العصر الحديث يشهد تطوراً هائلاً في التكنولوجيا، لذا لابد من مواكبة هذا التطور، بحيث لم يعد يقتصر التعليم على القراءة والكتابة فقط وإنما على تكنولوجيا الحاسوب والانترنت واتقان لغات عالمية أساسية، بالإضافة إلى امتلاك واتقان مهارات التواصل مع الاخرين، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مناهج دراسية تساهم في بناء قدرات الطلبة وتشجعهم على طرح الاسئلة وتبادل الآراء، كما تعلمهم أدب الاختلاف، وثقافة التنوع والحوار (الورقة النقاشية السابعة، 2017)

سعى الملك عبد الله الثاني من خلال الورقة النقاشية السابعة إلى بيان أهمية تطوير قطاع التعليم باعتباره اللبنة الأساسية في عملية الإصلاح الشامل في المملكة، إذ تضمنت الورقة النقاشية السابعة مرتكزات أساسية لرؤية الملك عبدالله الثاني والتي أحاطت بمدخلات التربية وشملت المحاور الآتية: (الجغبير، 2017)

- **الاستثمار في التعليم:** أكدت الورقة النقاشية السابعة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري لما له الدور البارز في تطوير كافة مجالات الحياة، ولتحقيق ذلك لابد من توفير بيئة ملائمة لاستثمار واستغلال طاقات وقدرات الطلبة، مما يسهم ذلك في ازدهار الحضارات والنهوض بالتنمية في الدول المتقدمة، فالتعليم واحداً من ركائز التنمية البشرية، وتتشابك قضايا التعليم مع قضايا القوى العاملة والتشغيل والإنفاق الحكومي على الخدمات. ويرتبط التعليم بشكل عام بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي ويتأثر بالأوضاع الديمقراطية السائدة في المجتمع، ويؤثر ارتفاع مستويات التعليم بشكل جوهري على مستويات الإنجاب، إذ يتجه الآباء الأعلى تعليماً لتكوين أسر أصغر حجماً. إلى جانب أن قوة العمل الأفضل تعليمياً، تكون أكثر قدرة على التكيف مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة، ونتيجة لهذا الاستثمار في التعليم ونوعيته تصبح القوى العاملة أكثر قدرة على المنافسة والإبداع والإنتاج، وتعكس مسيرة التعليم في الأردن اهتمام الدولة البالغ بتوفير الفرص التعليمية للجميع في مختلف أنحاء المملكة، وقد ساهم إتاحة تعدد الفرص التعليمية وتنوعها للجنسين إلى التحاق الإناث بنسبة أعلى من الذكور بمختلف المراحل التعليمية ففي المرحلة الثانوية بلغت النسبة (109%)، أما في الدبلوم المتوسط فقد بلغت (131%) بينما تساوت النسبة فيما بينهم في مرحلة التعليم الجامعي. (دائرة الإحصاءات العامة، 2015).

يشير تقرير وزارة التربية والتعليم لعام 2017 إلى أن هناك فجوة في تحقيق قيمة مضافة للتعليم فى الأردن، حيث تبين أن ما يقارب (90%)من الإنفاق على التعليم فى الأردن تم توجيهها نحو النفقات الجارية والبنية التحتية، وأن الإنفاق الاستثماري المخصص لتحسين العملية التعليمية وتطوير المناهج ورفع قدرات أعضاء هيئة التدريس وتحسين مهارات الطلبة لا يتجاوز (10%) وهى نسبة قليلة، مما ينعكس سلباً على مخرجات التعليم ويجعلها غير ملاءمة لمتطلبات سوق العمل فى الأردن مما يسبب البطالة الهيكلية للخريجين (عليان، 2015). وقد أدى التوجيه الملكي بزيادة الاستثمار في التعليم وتخصيص الموارد المالية الذي ترجم في موازنة عام 2018

بزيادة الموازنة الرأسمالية المخصصة للتطوير النوعى للتعليم، وكان مجمل موازنة عام 2018 (290، 927) مليون دينار مقارنة بـ (643، 875) مليون دينار أي بزيادة (52) مليون دينار تقريباً عن السنة السابقة، ذهب معظمها للتطوير النوعي في للتعليم في الأردن (ابوغزالة، 2018).

وبلغ عدد المدارس في المملكة لعام 2017 ما يقارب 3683 مدرسة، المستأجر منها (852) مدرسة، والمملوك منها (2831) مدرسة. ويبين الجدول التالي عدد المدارس حسب السلطة المشرفة وملكية الالبناء والجنس.

المصدر: وزارة التربية والتعليم، تقرير سنوي لعام 2017

وهناك (9%) من مدارس المملكة يقل عدد طلبتها عن (50) طالبًا، ولا تتجاوز نسبة المعلمين فيها إلى الطلبة (5:1)، وأن (35%) من المدارس لا يزيد عدد طلبتها على (8%) من عدد طلبة المملكة، ونسبة المعلمين إلى الطلبة تتراوح بين (5:1) (25:1)، بالإضافة إلى ذلك وجود (9%) من مدارس المملكة يشكل طلبتها (28%) من مجموع طلبة المملكة، وتزيد نسبة المعلمين فيها إلى الطلبة (25:1) والجدول التالي يبين عدد المدارس والشعب والطلبة والمعلمين حسب السلطة المشرفة والجنس.

جدول (1): عدد المدارس حسب السلطة المشرفة وملكية البناء والجنس

السلطة المشرفة والجنس	المدارس	ملك	مستأجر
وزارة التربية والتعليم			
ذكر	1344	1144	200
أنثى	622	511	111
مختلط	1717	1176	541
المجموع	**3683**	**2831**	**852**

الجدول (2): عدد المدارس والشعب والطلبة والمعلمين حسب السلطة المشرفة والجنس

السلطة المشرفة والجنس	عدد المدارس	عدد الشعب	عدد الطلبة	عدد المعلمين
وزارة التربية والتعليم				
ذكر	1344	16597	587775	29462
أنثى	622	10017	677441	49617
مختلط	1717	21006	–	–
المجموع	**3683**	**47620**	**1265216**	**79079**
حكومية أخرى				
ذكر	38	541	14511	1688
أنثى	3	68	3334	364
مختلط	4	63	–	–
المجموع	**45**	**672**	**17845**	**2052**

المصدر: وزارة التربية والتعليم، تقرير سنوي، 2017.

لقد أرتفع عدد المعلمين من (81) معلماً في العام الدراسي (1922–1923) إلى (214) معلماً في العام الدراسي (1946–1947) (سليمان، 1977)، بينما بلغ عدد المعلمين في عام 2016 (2052) (وزارة التربية والتعليم، 2017)، وبلغ متوسط عدد الطلبة لكل شعبة خلال العام الدراسي (2016/2015 (25طالب/ شعبة) ومتوسط عدد الطلبة لكل معلم 2016/2015 (25 طالب/ معلم)، والنسبة المئوية لعدد معلمات المدارس من مجموع الهيئة التدريسية للعام الدراسي نفسه (69.2%)، والنسبة المئوية لعدد الطلبة في المراحل الأساسية والثانوية من مجموع السكان 2016/2015 (19.4%)، والنسبة المئوية لعدد مباني المدارس المستأجرة من مجموع الأبنية المدرسية 2016/2015 (36.2%). (دائرة الإحصاءات العامة، 2016)

الجدول (3): نسبة الطلاب في المدارس الحكومية خلال الأعوام (2010–2016)

الفترة الزمنية	قيمة المؤشر
2010	68.9
2011	68.3
2012	68.3
2013	68.5
2014	68.5
2015	67.7
2016	66.6

المصدر: وزارة التربية والتعليم، تقرير سنوي، 2017.

يتضح من خلال الجدول السابق ضرورة إنشاء مدارس مركزية في التجمعات ذات النمو السكاني المتدني، وتجميع طلبة المدارس فيها، وتوفير وسائط النقل المناسبة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

من ما سبق نجد أن القدرة على استثمار الموارد البشرية ترتبط بجودة التعليم، فالاستثمار في التعليم يحقق أعلى مردود اقتصادي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية والاستثمارات الأخرى. من هنا تبرز أهمية الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، فالاستثمار في هذا القطاع له عوائد اجتماعية واقتصادية وتحقيق العدالة في الفرص التعليمية بين مختلف فئات الشعب الأردني فمن حق المواطن وفقاً للرؤية الملكية الحق في التعليم، وتحفيز التفكير الإبداعي كمرتكز في صقل شخصية الطالب وتضمن ذلك تغيير استراتيجية التعليم من التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث.

– **نسبة التسرب من المدرسة:** أهتمت وزارة التربية بالمتسربين من التعليم والذي ينتج عن الأوضاع الاقتصادية للأسرة أو نتيجة العمل في سن المدرسة، فقامت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات لمكافحة عمالة الأطفال كاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) التي وقعها الأردن في عام (1997) واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) التي وقعها الأردن في عام (2000) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000)، وتعمل الحكومة الأردنية على تعزيز الجهود الرسمية والشعبية لمكافحة عمل الأطفال، والعمل على سحبهم من سوق العمل، وإعادتهم إلى مقاعد الدراسة وفق ما نصت عليه التشريعات المحلية والمعايير الدولية.

– **التعليم ومستقبل الأردن:** أوضحت الورقة النقاشية السابعة مستقبل التعليم الذي يريده الملك المبني على الاستقصاء والفهم والبحث والتحقق والتدقيق والنقد والتحليل، بالإضافة إلى مواكبة العلم والمعرفة والتكنولوجيا. حيث دعا الملك عبد الله الثاني المؤسسات التعليمية إلى تنمية القدرات وتحفيزها والتوجه نحو الأساليب التعليمية التي تشجع على الفهم والإبداع والتفكير والابتكار، كذلك استحداث منظومة تعليمية حديثة، تشجع على الإبداع وتنمية القدرات وتعلم أدب الاختلاف وثقافة التنوع، والاهتمام بالمعلم كونه ركن العملية التعليمية (أبوالغنم، 2017).

– **الأردن منارة للعلم والمعرفة:** أن الدولة الأردنية هي دولة القانون والمؤسسات تركز على المواطن وتعليمه كأولوية رئيسية، توفر للمواطن الحق في التعليم الذي سيترتب عليه حصول الفرد على فرص عمل مناسبة، وبالتالي أن يكون الفرد قادراً على لعب دور فاعل في المجتمع الأردني، وتسهم الورقة النقاشية السابعة جعل الأردن منارة للعلم من خلال (الورقة النقاشية السابعة، 2017):

– أهمية السعي المتواصل لتحقيق مراكز عالمية في مستويات التعليم.

– يساعد التعليم المتميز في تحسين مخرجات التعليم للوصول إلى تحقيق مستويات متقدمة في مجال التعليم بمختلف مراحله.

– التركيز على الحوار والوسطية والاعتدال في النقاشات والحوارات في المؤسسات التعليمية.

– تمثل الجامعات والمؤسسات التعليمية مكان للعلم والمعرفة ومصانع للعقول المفكرة، والأيدي العاملة الماهرة، والطاقات المنتجة.

– **أساليب التدريس:** تعد أساليب التدريس أن طرائق التعليم الفعّالة تلهم التفكير، وتثير التحدي وترتقي بمستوى الوعي، وتحفز على الإبداع والابتكار والتميز. وهذا لا يتم إلا على أيدي معلمين مهرة مؤهلين لحمل رسالة العلم، ورسالة

المعلم السامية، وعلى كليات التربية في الجامعات الأردنية وبالتنسيق مع أكاديمية الملكة رانيا ووزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة، وضع خطة متكاملة لتدريب المعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها، وتفعيل برامج تدريبية في محو الأمية الحاسوبية لديهم، واختيار المعلمين من خلال وزارة التربية والتعليم وليس من خلال ديوان الخدمة المدنية.

يحتاج نجاح عملية تطوير التعليم إلى التركيز على الفهم والتفكير والإبداع بالإضافة إلى استخدام أساليب حديثة تخرج من النمطية والتلقين، حيث تعتمد وزارة التربية والتعليم على وجود ثلاثة تقييمات وطنية أساسية للطلاب تتمثل في: (1) اختبارات وطنية قائمة على تعداد في الصف 4 و8 و10 في أربعة موضوعات جوهرية، لغة عربية ورياضيات وعلوم ولغة إنجليزية، و(2) التقييم الوطني لاقتصاد المعرفة المستند إلى عينات (NAfKE)للصفوف 5 و9 و11 في مواضيع اللغة العربية والرياضيات والعلوم، و(3) امتحان الشهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، الذي له وظيفة مزدوجة، التخرج من المرحلة الثانوية والفرز التنافسي لغايات القبول الجامعي. وهو يُجْرَى مرتين في السنة لطلاب الصف الثاني ثانوي، على الرغم من أن أي أردني أتم هذا الصف يحق له التقدم للامتحان كذلك (البنك الدولي، 2017). وهذا يشير إلى وجود إشكالية حقيقية في القدرة على تقييم فاعلية البرامج التعليمية المقدمة للطلبة والتي تقوم على أساس العينات العشوائية مما يترتب عليه ضعف التغذية الراجعة التي توفر معلومات غير دقيقة لمتخذي القرار في المنظومة التعليمية.

- **الاعتزاز باللغة العربية وتوظيف الإرث الحضاري العربي الإسلامي في المناهج الدراسية:** يدرك الملك عبد الله الثاني أهمية اللغة العربية ودورها في تشكيل الهوية العربية الإسلامية الوطنية وكحاضنة لإرث الحضارة العربية الإسلامية، لذا فمن الضروري توظيفها في المناهج الدراسية بما يعزز قدرة الطلبة على تعامل مع المستجدات التربوية. ويعتبر الملك أن الفكر الإبداعي يمثل سمة إنسانية، وهي متوافرة لدى كل فرد وكل طالب، لذا فإن المشكلة الحقيقية تتمثل في استثمارها وتوجيهها بالشكل الصحيح، لذا يجب أن تشتمل المناهج والأنشطة اللامنهجية خطط وبرامج تنمية الإبداع للطلبة كافة وهذا يتطلب الاهتمام بفروع المعرفة كلها والتدريب على المهارات والكشف عن ميول الطلبة واهتماماتهم وآرائهم (منتدى الفكر العربي، 2015).

- **تطوير المناهج والكتب المدرسية:** يعتمد نجاح تغيير وتطوير العملية التعليمية في المملكة، وفقاً للورقة النقاشية السابعة، على بناء منهاج دراسي متقن يتضمن نصوص مختلفة تشير إلى أهمية الاعتدال والتعامل مع الأخر والاعتراف بالأخوة الإنسانية مهما اختلفت ثقافات الناس وأديانهم (الورقة النقاشية السابعة، 2017).

- **التعليم والتدريب:** ركزت الورقة النقاشية السابعة على أثر التعليم والتدريب في عملية تطوير قطاع التعليم في الأردن، حيث يكشف التعليم والتدريب اهتمامات وآراء ووجهات نظر الأفراد في المجتمع الأردني، وذلك لأن الإبداع سمة إنسانية ولابد أن يعطى كل فرد حرية التجريب والمغامرة وقبول الفشل لإفساح المجال بالصعود والتقدم مرة أخرى.

فقد أشار تقرير البنك الدولي لعام (2017) إلى وجود ضعف وخلل في البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين والقيادات التربوية في الأردن، إذ أن معظم المعلمين في المدارس لم يتلقوا تدريباً كافياً على التعامل مع حالات العنف والسلوكيات التخريبية، وليس لديهم القدرة على إدارة السلوكيات السلبية للطلبة بطريقة إيجابية وبناءة. وبدلاً من ذلك، ما يزال المعلمون أنفسهم ميالين لاستخدام وسائل عدوانية لإدارة الفصول الدراسية وتأديب الطلاب، ففي العام الدراسي (2015 – 2016)، أبلغ (18%) من الأطفال عن تعرضهم للعنف اللفظي في المدارس و(11%) أبلغوا عن تعرضهم للعقاب البدني، وقد ازدادت المخاوف لدى المعنيين في المؤسسات التربوية حول ارتفاع نسبة العنف بين الطلاب والسلوكيات التخريبية، ففي إطار ذلك بذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً متضافرة لتعزيز اللاعنف والانضباط الطلابي الإيجابي وذلك من خلال تطبيق برنامج "معاً" القائم على المدرسة، بالإضافة إلى إجراء مسوحات شهرية حول موضوع العنف، كذلك دعم وتعزيز البيئة المدرسية لتصبح آمنة ومتماسكة بهدف فهم ومعالجة كافة التحديات التي تواجهها (وزارة التربية والتعليم، 2017).

- **تنمية الكوادر البشرية:** أن تدريب الطلبة وتطويرهم يعتمد بشكل كبير على مؤهلات وخبرات المعلم، لذا لابد من أن يمر المعلم أولاً بخبرات تدريبية تساعده على فهم عمليتي التفكير والإبداع وكيفية تنميتها لدى الطلبة. ويتطلب هذا أن يكون لدى المعلم إيماناً بنظرته الإيجابية نحو الطلبة وقدراتهم على التفكير، بالإضافة إلى إيمانه بأن التفكير والإبداع مهارات يمكن أن تتطور وتنمو بالتدريب المنتظم، وأن على المعلم إدراك أهمية تفكير الطلبة وتقدير المرحلة النمائية التي يمرون بها (الجغبير 2017).

- **الحوار وقبول الأخر:** أي التأكيد على مرتكزات الحوار واحترام إنسانية الإنسان، وهذا يقتضي تحديد مساحة مشتركة للحوار الإنساني والاعتراف بالأخر، وليس لإلغائه بل التواصل معه، والاستفادة من تجاربه.

عرض ومناقشة السؤال الأول: ما أهمية جودة المنظومة التعليمية في الأردن؟

أن تنمية الوعي الوطني، باعتباره منظومة تفاعلية متكاملة يتم فيها إعلاء المصلحة الوطنية العليا وقيم الولاء والانتماء والعطاء واحترام الحقوق والواجبات، تشكّل محوراً أساسياً في الأمن الوطني الذي لا يقتصر مفهومه على الشق العسكري اللوجستي، وإنما يمتد ليشمل الجوانب الحياتية المختلفة، مثلما توفر تحقيق الأمن الإنساني، مما يتطلب تضافر الجهود، الأسرية والتربوية والتعليمية والمؤسسات الدينية والإعلامية والمجتمعية، من أجل تعزيز شعور الانتماء والوعي الوطني (منتدى الفكر العربي، 2015، 13).

وبما أن لقطاع التعليم دوراً رئيساً في التنشئة المجتمعية، فمن خلال الجودة يمكن حل المشكلات التي تعيق العمل التعليمي والتعامل معها بالشكل الصحيح، كذلك تحقيق الترابط والتعاون بين جميع العاملين والعمل بأسلوب روح الفريق، بالإضافة لذلك تسهم الجودة في التعليم على تحسين أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية نتيجة للتدريب المستمر أثناء العمل وتحفيزهم مما يساعد في ارتفاع معدلات النجاح عند الطلاب(العدواني، 2014). وهذا يتطلب توافق وتكافل بين عمل الأسرة والمدرسة والمؤسسات الأهلية والعامة وفي نفس الوقت يتمتع قطاع التعليم بمستوى عالي من الجودة، وتشمل الجودة في المنظومة التعليمية على ما يلي: جودة التصميم (design quality)، وتعني تحددي المواصفات والخصائص التي ينبغي أن تراعي في التخطيط للعمل، وجودة الأداء (performance quality) وتعني القيام بالأعمال وفق المعايير المحددة وجودة المخرج (output quality) وتعني الحصول على منتج تعليمي وخدمات تعليمية وفق الخصائص والمواصفات المتوقعة (عبد العزيز، 1999).

أشارت اليونسكو إلى أهمية تحسين جودة التعليم في كافة دول العالم، حيث أن ما تقدمه اليونسكو من مساعدات تصب جميعها في هدف تحسين وتطوير التعليم في معظم الدول النامية،حتى يتمالنظر لمستقبل التعليم من منظور اقتصادي واستثماريوفق ما يلي (ربيع، 2008) (محسن، 2009، 115):

1- أهمية وحاجة المؤسسات التعليمية لتطوير وتغيير نمط الثقافة التنظيمية الإدارية بما يتواكب مع التطورات الحديثة في مجال التعليم، وقدرتها على مواكبة المؤسسات التعليمية لعولمة نظام الجودة.

2- تلبية الاحتياجات الوظيفية للهيئات والمؤسسات والشركات المحلية والإقليمية والعالمية.

3- تطوير قدرة المؤسسات التعليمية على اكساب الخرجين مهارات عالية للتعامل مع التكنولوجيةالمتقدمة والانترنت والبرمجيات التعليمية بما سينعكس إيجابياً على منظومة التعليم بشكل عام.

4- تعزيز قدرة المؤسسات التعليمية على توفير كوادر بشرية مؤهلة ومدربة في مختلف التخصصات لتلبية حاجات سوق العمل بما يسهم في تعزيز التنمية الشاملة.

5- ضمان تحسين مستوى مخرجات البحث العلمي وتركيزه على تلبية حاجات المؤسسات التعليمية والمجتمع.

في دراسة للبنك الدولي عام (2017)، عن واقع التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية تبين وجود دور لوزارة التربية والتعليم في تغيير وتطوير التعليم في المملكة من خلال وضع وتنفيذ سياسات وطنية للمعلم، فبالرغم من ذلك إلا أن الوزارة لم تتمكن سوى تنفيذ بعض المبادرات نتيجة لإعطاء الأولوية لأنشطة ومجالات أخرى، مما أعاق من قدرة ونشاط الوزارة على جذب مرشحين ذوي أداء جيد إلى مهنة التدريس وإدارة المعلمين بفعالية (البنك الدولي، التقرير رقم: PIDA0131205). لذا يتمثل الهدف الأساسي من السياسات الوطنية للمعلم لعام 2016 في معالجة المكانة الاجتماعية للمعلمين الأردنيين وتحسين أدائهم المهني، ويمكن تحقيق ذلك بدمج السياسات المهنية ذات الصلة بمهنة التدريس والتي تشمل:

1. المعايير الوطنية لمهنة التدريس، بما فيها مدونة سلوك.
2. الإطار الوطني للتنمية المهنية.
3. الإطار الوطني لتقييم المعلم
4. المسار المهني الوطني للمعلم وإطار التصنيف.

نتيجة لزيادة الطلب على التعليم في الأردن الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان بالإضافة إلى أعداد اللاجئين مما تسبب بضغط على البنية التحتية التعليمية والذي شكل عبئاً على موارد وزارة التربية والتعليم الأردنية في ظل محدودية الموارد المالية، مقترناً بضعف نظام الصيانة، فمعدل ميزانية الصيانة لا تتجاوز 200 دينار أردني (ما يعادل 282 دولاراً) لكل عملية، وهو مبلغ منخفض وغير كافي لإجراء عمليات الصيانة للمدرسة، مما سبق نجد أن قطاع التعليم في الأردن يواجه معوقات تؤثر على قدرته على تحقيق أهدافه ومستوى جودة الخدمات المقدمة للطلبة.

عرض ومناقشة السؤال الثاني: ما أهم مضامين الواردة في الورقة النقاشية الملكية السابعة؟

ركزت الورقة النقاشية الملكيةالسابعةعلى فئة الطلبة كونهم عماد النهضة المبنية على العلم والمعرفة، إذ يرى الملك عبد الله الثاني أن العلم أساس الرقي وقوة الدولة، مشيراً إلى أنه

بالعلم والمعرفة ترتقى الأمم، ومن أهم المحاور التى أكد عليها الملك عبد الله الثانى فى هذه الورقة حول تطوير العملية التعليمية ما يلى (الزيدانين، 2017):

- تأكيد أن المدارس هى اللبنة الأساسية لتكوين شخصية أبناء المستقبل ولبناء الإصلاح الشامل فى المملكة، فالمدارس هى أساس نهضة الأمة التى تهدف إلى توسيع المدارك من خلال التفكير ومخاطبة العقل والتحليل .
- جعل العلم والمعرفة سلاح لمواجهة تحديات العصر.
- أكد الملك عبد الله الثانى على المعنيين فى صياغة وصناعة القرار فى عملية تطوير التعليم بأن تكون المؤسسات التعليمية مصانع للعقول، وذلك من خلال تطوير المناهج التي تحاكي الفكر وتشجع على التفكير الخلاق.
- أكدت الورقة النقاشية الملكية السابعة على التطوير والتغيير فى عملية صياغة وصناعة القرار حول تطوير التعليم فى المملكة التى سيفترض أن تتم وفق رؤية استراتيجية واضحة تحقق أهداف التعليم.
- تأكيد أهمية الاستفادة من حقائق الماضى كركائز مهمة فى دعم العملية التعليمية فى المملكة، حيث اللغة العربية هى لغة القرآن، وأن الحضارة العربية الإسلامية هى نقطة ارتكاز قوية للتقدم والتطوير والمعرفة وذلك لبيان دور الحضارة العربية في الرقى والتقدم.
- تلعب المؤسسات التعليمية الدور الرئيسى فى استثمار الطاقات البشرية وتعزيز فرص الموهبة والإبداع لدى الطلبة ويرتبط هذا الدور بوجود إدراك واقعى لدى المؤسسات التعليمية بما يمتلكه الطالب الأردنى من قدرات على الإبداع والابتكار.
- تغيير أساليب التعليم والتى تحفز على التفكير والبحث العلمى والتحليل والتخطيط، وتفتح آفاقاً رحبة أمام أبنائها، ليتفوقوا فى كل مادة، وفى كل فن أو مهنة أو حرفة.
- تعزيز الاهتمام بالإرث الحضاري والتاريخى للدولة الأردنية والاستفادة من تجارب الدول الرائدة فى مجال التعليم.
- تعزيز استثمار التكنولوجيا الرقمية الحديثة وتوظيفها فى تعزيز مهارات الطلبة وقدراتهم على التعامل مع العلوم والمعارف ليكون قادراً على المشاركة فى إنتاج المعرفة، والمساهمة في إحداث التقدم، عملاً بقوله تعالى (وقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا).
- الاعتزاز باللغة العربية كلغة للقرآن الكريم ولسان الأمة، فهي التي تشكّل ثقافتهم وتكوّن بناءهم المعرفي الأصيل.

من خلال تحليل ودراسة الورقة النقاشية السابعة نجد أن أهم مضامين الورقة النقاشية السابعة ما يلي:

- أولوية التعليم في بناء عملية التنمية للشعوب في المجتمعات والدول.
- استثمار الطاقات البشرية بما يخدم التنمية الشاملة في المملكة.
- الاعتراف بوجود تحديات ومشكلات كبيرة تواجه قطاع التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية.
- السعي نحو إيجاد حلول فعّالة لتجاوز التحديات والمشكلات التي تواجه قطاع التعليم بغرض الوصول إلى نظام تعليمي مبتكر وحديث ليشكل أساس عملية التنمية في المملكة.
- التأكيد على التوصيات التي قدمتها لجنة تنمية الموارد البشرية حول شأن تطوير التعليم في المملكة والعمل بها.

مما سبق يمكن القول، بأن الملك عبد الله الثانى ومن خلال الورقة النقاشية السابعة قد أكد على أهمية استغلال طاقات الشعب الأردنى بالاتجاه الإيجابى، والجمع بين العلم والعمل والنظرية والتطبيق، وبناء الفكر لمواكبة التكنولوجيا فى تطوير عملية التعليم، وبناء القدرات البشرية. وتمثل تلك العملية عملية تشاركية بين الأهل والمؤسسات التعليمية والطالب والمعلم.

النتائج :

فى ضوء العرض السابق لمضامين الورقة النقاشية السابعة فقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- جاءت الورقة النقاشية السابعة التى قدم فيها الملك رؤيته لتطوير القدرات البشرية وتطوير العملية التعليمية فى الاردن لتشكل بمضامينها أرضاً صلبة لمسيرة الإصلاح الشامل لقطاع التعليم، بما تضمنته من مبادئ وأفكار وطروحات ومقاربات ومقارنات تعكس رؤية ملكية استشرافية واقعية للتحديات التى تواجه قطاع التعليم وآليات مواجهتها.
- تؤشر الورقة النقاشية السابعة لقناعة الملك بأن تطوير قطاع التعليم هو الركيزة الأساسية للإصلاح الشامل فى مختلف القطاعات، والأكثر تأثيراً فى مستقبل الأردن، والذي يتم من خلاله تكوين جيل الشباب وقادة المستقبل، وليكون التعليم فى المملكةأنموذجاً فى المنطقة العربية والعالم من حيث الكم والنوع من خلال السعى نحو إيجاد نظام تربوي يحقق التميز والاتقان والجودة من خلال استثمار الموارد البشرية والفرص المتاحة والمعرفة كثروة وطنية استراتيجية يتولى قطاع التعليم العمل على استثمارها لخدمة الوطن.
- يتجلى اهتمام الملك عبد الله الثانى بن الحسين بقطاع التعليم بأن تكون التربية والتعليم فى مقدمة الأولويات الوطنية،فيما يتضمنه النطق السامي والتوجيهات الملكية السامية لدعم جهود التطوير التربوي وذلك من خلال خطب

العرش السامية، وكتب التكليف للحكومات المتعاقبة، والرسائل الموجهة إلى الطلبة فى بداية كل عام دراسى، مما جعل التربية والتعليم فى مقدمة الأولويات الوطنية، وذلك فى إطار السعى الحثيث والصادق للارتقاء بمستوى الكفاءات الوطنية لزيادة تنافسيتها من حيث امتلاك المعارف والمهارات اللازمة للاقتصاديات المعاصرة، لأن التعليم النوعى هو الذي يبنى القدرة المعرفية الشاملة ورأس المال المعرفى ويضمن تكامل البناء المعرفى لدى المتعلم لأن الاستثمار فى التعليم لا سيما فى تحسين نوعيته يرفع من تنافسية القطاع ويحقق العائد المرجو من الاستثمار فى التعليم.

– أن الاهتمام بتطوير نوعية التعليم بمداخل متعددة، أهمها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم؛ فأطلق مبادرة التعليم الأردنية عام 2003 إيماناً منه بأن التعليم مسؤولية وطنية مشتركة، لتجعل هذه المبادرة الأردن أول بلد على مستوى العالم ينفذ مثل هذه المبادرة التى تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى توظيف تكنولوجيا التعليم، وكان الأردن أول دولة نفذت هذه المبادرة التى تهدف إلى توفير البنية التحتية والمستلزمات الضرورية لتمكين المعلمين من اعتماد أساليب جديدة تسهل عملية التعلم والإبداع والتجديد والمشاركة الفاعلة فى التنمية الاقتصادية، وتعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المناهج الالكترونية، إضافةإلى إيعاز الملك بإدخال الحواسيب إلى المدارس وربطها على بوابة التعلم الالكترونية للوزارة وعلى شبكة الانترنت، ليغدو الأردن مركزاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المنطقة، وانموذجاً يحتذى فى التحديث والتطوير، إلى جانب سعى الملك لتنشيط عناصر المنظومة التعليمية عن طريق استحداث نظم للحوافز وبرامج تدريبية متنوعة، واطلاق جائزة الملكة رانيا العبدالله للمعلم المتميز، واستحداث نظام خاص لرتب المعلمين، ودعم صندوق اسكان المعلمين والضمان الاجتماعي، وإنشاء اسكانات للمعلمين .

– يسهم التعليم الفعال فى بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره فى عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، وهو يمثل الركيزة الأساسية فى إيجاد قوة عمل مدربة تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، ومن خلاله يتم خلق أجيال قادرة على التواصل مع العالم والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار.

– أن أي إصلاح حقيقى فى مجال التعليم، لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه إلا إذا جاء كجزء من عملية إصلاح شاملة تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة فى ظل علاقة التداخل والتأثير المتبادل بين هذه المجالات، ذلك أن التعليم يعتبر وسيلة للحراك الاجتماعى وكل ذلك يؤكد أن إصلاح التعليم لا يتحقق إلا في إطار رؤية شاملة للإصلاح.

– إن الاستراتيجيةالوطنية لتنمية الموارد البشرية التى تم الاتفاق والتوافق عليها من قبل جميع الأطراف فى المملكة وضعت خريطة طريق ورسمت مساراً للتنفيذ، وأن ما تم إنجازه بعد عام على هذه الاستراتيجية لم يتعد محور تدريب المعلمين، حيث بدأت اكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين بتدريب (680) معلماً ومعلمة، لكن ذلك هو خطوة واحدة على الطريق.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بِـ:

– العمل على وضع استراتيجية تربوية وطنيةتهدف الى دراسة وتحليل المضامين الواردة في الورقة النقاشية السابعة بهدف استثمارها في تعزيز جودة منظومة التعليم في الأردن وإيجاد حلول واقعية لمشكلات التعليم في الأردن.

– أهمية قيام وزارة التربية والتعليم الأردنية بالعمل على حل المشكلات التي تؤثر في التعليم بتوفير بيئة مدرسية تحفز الإبداع والتفكير الخلاق للطلبة، وذلك من خلال تأهيل وتدريب المعلمين وتحسين البنية التحتية اللازمة لمواكبة التكنولوجيا الحديثة في التعليم .

– التركيز على المناهج كون أن للمناهج الدراسية دور فاعل في إصلاح التعليم وبناء القيم الأخلاقية للطلبة وتعلمهم كيفية المناقشة والحوار والتفكير الخلاق وتعلمهم أدب الاختلاف، وثقافة التنوع والحوار.

– العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التربوية التي تركز على استثمار مضامين الورقة النقاشية السابعة في تعزيز جودة التعليم.

المراجع

ابن منظور، م. (1994). لسان العرب، دار صادر، بيروت، مجلد 9، ص 264.

أبو الغنم، أ. (2017). الورقة النقاشية السابعة؛ رؤية ومسار، صحيفة الرأي. الجمعة 2017/4/21. نقلا عن الرابط: http://alrai.com/article

أبوغزالة، م. (2018)، التربية والتعليم في عهد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين. نقلا عن الرابط: https://www.jo24.net/post.php?id=256543

الأمير، م. العواملة، ع. (2011)، درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في المدرسة الأردنية من وجهة نظر المشرفين التربويين،

المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد السابع، العدد الأول.
البنك الدولي. (2017)، برنامج إصلاح التعليم في الأردن،التقرير رقم: PIDA0131205
التميمي، م. (2006)، مهارات التعليم دراسات في الفكر والأداء التدريسي، دار كنوز المعرفة،عمان.
الجغبير، ع. (2017)، دلالات ومرتكزات اساسية تضمنتها الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك. نقلا عن الرابط: http://www.deeretnanews.com/index.php/
خليفة، ع. شبلاق، و. (2007)، جودة الكتب المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر مشرفي هذه المرحلة، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثالث (الجودة في التعليم الفلسطيني: مدخل للتميز)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، من 30-31 أكتوبر، ص (77-92).
الخوالدة، م.(2003)، أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، دار المسيرة، عمان.
الخوالده، ع. (2003)، بناء معايير لإدارة التجديدات في النظام التربوي الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة، (2016)، الكتاب الإحصائي السنوي، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة. (2015)، الكتاب الإحصائي السنوي، عمان، الأردن.
ذيب، ف. الحاج، م. كيالي، م. (2006)، المدرسة وحدة تطوير تربوي، المؤتمر التربوي الأول لوكالة الغوث المنعقد في عمان من 25 -27 /4/ 2006
ربيع، هـ. (2008). تطوير الإدارة المدرسي، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
الزيدانين، م. (2017)، الورقة النقاشية ركائز الماضي ورؤية المستقبل. نقلا عن الرابط: https://www.ammonnews.net/article/310278.
سليمان، ع. (1977)، تطور السكان والتعليم وعلاقتهما بالتنمية في الأردن، دراسة تحليلية قياسية للواقع المتوقع.
السمان، م. (1983)، التوجيه في تعليم اللغة العربية القاهرة، دار المعارف، القاهرة.
الشافعي، أ. ونّاس، م. (2003)، ثقافة الجودة في الفكرالإداري التربوي الياباني وإمكانية الاستفادة منه في مصر، مجلة أبحاث اليرموك، العدد(1)، الأردن.
الطاني، ر. قدادة، ع. (2003)، إدارة الجودة الشاملة: مفهوم وإطار للتطبيق في الجامعات وآليات العلوم الإدارية لتطوير وتحسين مستويات الأداء، مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الثاني، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.
طعيمة، وآخرون. (2008)، المنهج المدرسي المعاصر: أسسه، بناؤه، تنظيماته، تطويره، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
عبد العزيز، س. (1999)، جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو (9000): رؤية اقتصادية فنية إدارية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
العدواني، خ. (2014)، مقالات في الجودة والاعتماد (مزايا تطبيق الجودة)، نقلا عن الرابط: http://kenanaonline.com/users/kadwany/posts/581061
عليان، خ. (2015)، اقتصاديات التعليم في الأردن: تكلفة التعليم أكبر من عائده، نقلا عن الرابط: http://assabeel.net
المجلس الوطني لشؤون الأسرة. (2000)، الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.
مجيد، س. الزيادات، م. (2008)، الجودة في التعليم دراسات تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
محسن، ع. (2009). الجودة الشاملة والجديدة في التدريس، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
منتدى الفكر العربي. (2015)، اللقاءات الجوارية حول الأوراق النقاشية الملكية، جامعة البتراء، عمان.
الورقة النقاشية السابعة، الملك عبدالله الثاني ابن الحسين. (2017)، نقلا عن الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني بن الحسين.
وزارة التربية والتعليم. (2017)، نقلا عن الرابط: http://www.moe.gov.jo/
Gandal, M .Vranek, J. (2001), sept. Standards: Here today, here tomorrow. Educational Leadership, 59,(1), 6-13
Kotler, P. Kevinl, K.(2006), marketing management, édition12, prentice, hall, Newerseg, p42
Timss and pirls international studies center. (2012),timss 2011 international Results In mathematics, chestnut Hill, Ma, USA.

The Application of the Seventh Discussion Paper Implications to Enhance the Quality of the Education System in Jordan

*Abdel- Salam Fahad Nemer Al- Awamrah**

ABSTRACT

The study discussed the importance of applying the implications found in the seventh dissuasion paper for a road mad that contributes in improving the educational system quality in Jordan. It sought to answer the following main question: what are the implications of the seventh discussion paper and what its impact on the quality of the educational system in Jordan? The Study adopted the content analysis approach in addition to the analytical descriptive approach to answer its questions. The study found that the seventh discussion paper represents a road map for development and change in the process of forming and making decisions about the development of education in the Kingdom. The educational institutions play the primary role in investing human resources and enhancing the opportunities of talent and creativity among the students. This role is linked to the presence of a realistic awareness among the educational institutions of what the Jordanian student possesses of creative and innovation abilities.

Keywords: Implications, The Seventh Discussion Paper, Quality of the Educational System.

* The University of Jordan. Received on 22/5 /2018 and Accepted for Publication on 14/8/2018.